

تناقضات الليبرالية العربية وأنماط استخدامها



كان في حوزة أنظمة الخليج تيارات تستخدمها ضد الأنظمة الاشتراكية العربية (أف ب)

وكان في حوزة أنظمة الخليج، بقيادة النظام السعودي، تياران تستخدمهما ضد الأنظمة الاشتراكية والعلمانية العربية. التيار الأول هو تيار الإخوان، وكان سائداً في دول الخليج (بدرجة أو بأخرى، ولنا عودة إلى ذلك في مقالة لاحقة) بشكل أو بآخر، كما أن دول الخليج وثقت بقدرة حركة الإخوان، خصوصاً في جناحها المصري (والسوداني بشخص حسن الترابي) على وضع مناهج تربوية وعلى قوينة الشريعة في القانون أو الدستور الخليجي.3. والتيار الإسلامي كان فعّالاً في مواجهة أنظمة بعثية وناصرية عملت على إحداث فصل (نسبي) بين الدولة وبين السلطة الدينية، لا بل أن النظامين الناصري والبعثي طوعاً المؤسسات الدينية لصالح الدولة (لا يختلف هذا عن النظم الخليجية لكنها تختلف في تسويق شرعيتها السياسية في الاعتماد على الدين أو المذهب أو العقيدة الدينية، كما أنها تتضح من تفسيرها للدين في الحياة وفي المجتمع وفي خلق الأعداء لانعدام الحريات). والتيار الإسلامي أثبت فاعليته بعد الهزيمة عندما تضافرت أقلام النظام الأردني والسعودي والكويتي والإماراتي في بث فكرة أن ضعف الدين، أو غيابها، عن الفكر والممارسة السياسية العربية، هو الذي تسبب في الهزيمة.

لكن التيار الليبرالي لم يكن بعيداً عن الإعلام والدعاية اليمنية (الخليجية التمويل). كانت صحيفة «النهار» وصحيفة «الحياة»، بالإضافة إلى دور نشر عربية، تنشر قيم الفكر الليبرالي، عن ترجمات غربية غالباً، لنقض الأنظمة الاشتراكية بسبب غياب الديمقراطية («دار النهار» كانت ناشطة في ترجمة الكتابات الرجعية ضد الشيوعية وفي البكاء على الحريات في أوروبا الشرقية فيما كانت تنتشر كتباً عن الازدهار والسعادة في دول الخليج). أي أن الليبرالية العربية لم تكن حركة مستقلة ذات قواعد شعبية خاصة بها (ومع المشوك به أن تكون الحركة الليبرالية العربية في عصر الاستعمار الغربي قد انبثقت عن قواعد شعبية محلية، إذ أنها كانت تحظى برعاية المستعمر الذي وجد فيها خير عون ضد الحركات الاستقلالية. يتحلى المؤرخ البرت حوراني المسؤولية عن



نشوء الليبرالية العربية ينبع من سياق النظام العربي المهيمن



تحقيب. وتسويق. الفترة الاستعمارية عبر توصيفها بـ«العصر الليبرالي» في كتابه «الفكر العربي في العصر الليبرالي»⁵. ولم يكن خلاف شكيب أرسلان مع الليبراليين من معاصريه إلا خلافاً بين متهم باعتراف العثمانيين ومؤيديهم للاستعمار الأوروبي، كما وصفهم). ولأن الليبراليين العرب يفتقرون إلى القواعد الشعبية فهم يكتفون بالمطالبة بالحكم لغيرهم (أما للاستعمار الغربي أو للسلاط النقطية والغازية).

والليبرالية إما أن تكون تعبيراً عن حركة شعبية أو تكون، كما في بلادنا، حركة رسمية يستخدمها النظام الحاكم ضد خصومه مع قطع أي صلة بين الفكر والممارسة الليبرالية وبين النظام الحاكم. ليس للحركة الليبرالية من وجود خارج الجهاز الدعائي الإعلامي للنظام الحاكم أي أن النظام العربي الرسمي الخليجي، أو حتى المصري والمغربي والأردني والتونسي، ارتأى أن تعزيز الحركة الليبرالية يفيد حسابات النظام في الحقبة هذه لأن ذلك أكثر فائدة في العلاقة مع الحليف الأميركي، وفي مواجهة المعارضة الفعالة، وفي دعم فلسفة الرأسمالية المتوحشة. واختيار الأنظمة الخليجية الاستبدادية بين الحركات السلفية وبين الحركات الليبرالية تفرسه خيرات الحليف الأميركي، وحسابات الحكم الداخلي. كانت الحكومة الأميركية تحتاج إلى عقيدة الحركات الإسلامية، وحتى إلى جهادها، من

أجل محاربة الشيوعية ومحاربة كل العقائد والأنظمة الأقرب إلى التقدمية والعلمانية من الخصوم الإسلاميين.

لكن اندحار الشيوعية وسقوط الاتحاد السوفياتي قلل من الحاجة الأميركية إلى عقائد الجهاد الإسلامي وإن كانت الحكومة الأميركية لا تزال مستعدة، مباشرة أو مداورة، للاستعانة بالجهدات الجهادية كما فعلت في سوريا أو ليبيا عندما حيدت تنظيم «القاعدة» وغيره من الحركات الجهادية، لمحاربة خصوم عرب آخرين، أو للاستخدام ضد النظام الإيراني. لكن أحداث 11 أيلول أحدثت حرجاً كبيراً في العلاقة الأميركية - السعودية. وهذا الشرخ في العلاقة لم يتم إصلاحه بعد، وإن كانت صفقات الأسلحة العملاقة والتقرب بين الرياض وتل أبيب تُعتبر من قبل الإدارة الأميركية واللوبي الإسرائيلي دفعات على الحساب نحو إزالة الفتور في العلاقات.

وتفضيل الأداة الليبرالية على الأداة الإسلامية كان ضرورة من ضرورات تحسين العلاقة مع أميركا. ويُذكر أن الأمير نايف بن العزيز كان أول من أشار إلى تغيير العلاقة مع الإخوان المسلمين بعد 11 أيلول، في تصريح في 2002 عندما قال: «منحنا هذه المنظمة تأييداً كبيراً جداً. الإخوان المسلمون دمّروا العالم العربي». وكان الإخوان يحتلون مواقع في نظام التعليم السعودي (كان عبدالله عزام ومحمد قطب محاضرين في الجامعات السعودية)، وفي نظام الضدقة الذي أثر على برامج نشر العقيدة حول العالم. ولم يقرّر النظام السعودي مصادرة ومنع كتب الإخوان من المكتبات السعودية إلا في عام 2017 بعد استفحال الخلاف مع النظام القطري.

واستحسان دور الليبرالية هو لإعطاء صورة إيجابية للغرب عن النظام السعودي: يختار النظام السعودي أن ينشر موقفاً بالإنكليزية مثلاً لترجمة مقالات من جريدة «الشرق الأوسط» ولا ينشر مقالات من صحف سعودية أخرى تتضمن خطاباً أكثر إسلامية وأقل مجاهرة من «الشرق الأوسط» بالصهيونية الليكودية. لكن النظام السعودي يحتضن الجناح الليبرالي الذي هو أقل مطالبة من التيار الإسلامي من ترجمة عقيدته وقيمه. فالحركة الليبرالية العربية، خلافاً لحركات أخرى حول العالم، ليس لها مطالب من أنظمة الاستبداد التي تحتضنها، إذ أنها تكتفي باحتضانها الإعلامي والوظيفي كي تتنفي على الاستبداد عندما يعطي لبراليين مواقع إعلامية أو حكومية. والإعلام العربي يعاني من هذا التناقض: إذ إن كلمة الاستبداد، في الخطاب الليبرالي، لا تعني إلا تلك الأنظمة الاستبدادية التي لا تكون متصالحة مع النظام السعودي. ويستعد الليبراليون العرب إلى العودة إلى

التاريخ لدم الاستبداد فقط إذا كان معارضاً لمشيئة آل سعود. أي أن النظام الناصري الذي مات في عام 1970 يتعرّض للذم المستمر في الإعلام العربي، خلافاً للنظام السعودي الاستبدادي والأنظمة الاستبدادية المتحالفة معه. ذم النظام الذي لم يعد موجوداً أسهل سياسياً من ذم نظام استبدادي موجود - لكنه يدين الليبراليين العرب بوظائفهم ومواقفهم الدعائية والدعوة الليبرالية - هي حصراً دعوة دعائية، لأنها تُستخدم فقط ضد الخصوم: يتغير خطاب الليبرالية العربية (الموالي لآل سعود في معظمه) من التوّد نحو النظام القطري، إلى هجائه ليبرالياً بمجرد أن تسوء العلاقة بينه وبين النظام السعودي. (لكن هناك بعض الليبراليين الذين يعملون بين الإعلاميين، وهؤلاء هم الذين لا ذوا بالصمت إزاء الصراع الخليجي، أو هم ساقوا الأعداء، من نوع أن المعلومات عن الصراع شحيحة وبناء عليه يجب تجنب إصدار موقف في انتظار المزيد من المعلومات).

والليبرالية العربية وإن استطلت بنظام ينتهج العقيدة الوهابية فإنه يؤيد العلمانية فقط ضد خصوم آل سعود. هي تريد العلمانية في إيران، لكن ليس في السعودية (أو قطر) ولا في الدول التي توالي آل سعود، ولا تعارض نظام «أمير المؤمنين» في المغرب. لكن التناقضات تحكم مواقف الليبرالية العربية من العلمانية. الليبراليون العرب يريدون العلمانية لكن ليس في النظام الذي يرعاهم. وبين السلفية الجهادية وبين العلمانية (وإن منقوصة) يفضل الليبراليون العرب السلفية الجهادية إذا كانت متوائمة مع النظام الراعي. لكن في ظل النظام المصري أو التونسي - حيث تلعب العلمانية (النسبية، دائماً) دور الأداة كما في ظل النظام السعودي أو القطري - فإن العلمانيين هناك يفضلون الخطة الإسلامية للنظام على إسلامية المعارضة، مهما كانت. وعليه، فإن المعارضة الإسلامية لنظام علماني (بعض الشيء) معارض للنظام السعودي مُحبذة أكثر من معارضة علمانية لنظام إسلامي لا علماني متحالف مع النظام السعودي. والليبرالية العربية تتغاضى عن طبيعة اللاعلمانية في دولة العدو، ودور الحكومة في رعاية أحزاب ومنظمات دينية، كما أنها تجعل من علمانية الغرب مثلاً نظرياً خالياً من التناقض التي تحكم انحياز الدولة (من فرنسا إلى أميركا) إلى جانب دين ضد آخر. وعلمانية الليبرالية العربية هي سلاح ضد حزب الله وإيران، فيما الحركات الإسلامية هي سلاح ضد الأنظمة البعثية أو تلك المعارضة لمشيئة النظام السعودي وللحركات الإسلامية. لكن مرونة الليبرالية (والعلمانية) العربية مُلفتة. حازم صاغية